

## الشركة المالية الدولية تساهم في رأسمال فرع المكتب الوطني للكهرباء بالسينغال

دكار- 13- 2- 2010- وقعت الشركة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي بديكار والمكتب الوطني للكهرباء أمس الجمعة ، عقد مساهمة في رأسمال شركة "كومازيل" فرع المكتب بالسينغال من أجل تقوية خدمات الكهرباء القروية .



وبموجب هذا الاتفاق،تصبح الشركة المالية الدولية المكلفة بتمويل مشاريع تنمية سوسيو اقتصادية بإفريقيا ،طرفا في رأسمال "كومازيل" بنسبة 16ر6 بالمائة.

وتعد "كومازي" التي تأسست سنة 2008 الشركة المكلفة بتنفيذ عقد تفويض الكهرباء لمنطقة سان لوي بالسينغال (شمال) لحساب المكتب الوطني للكهرباء.

ويتعين على "كومازيل" ،بموجب هذا الاتفاق،أن تؤمن،خلال مدة 25 سنة،الكهربة والتدبير والتوزيع في المناطق القروية التابعة لسان لوي وداغانا وبودور التي تشتمل على أكثر من 550 قرية وتضم ساكنة يبلغ تعدادها 362 ألف مواطن (41 ألف منزل).

وهكذا،تلتزم كومازيل (الشركة المغربية السنغالية للكهرباء) بربط ما يقارب 20 ألف منزل بالكهرباء خلال الثلاث سنوات الأولى،لترفع بذلك معدل الكهرباء بمنطقة سان لوي من 18 إلى 50 بالمائة في أفق 2012. وتقدر الكلفة الإجمالية لهذه العملية بـ24 مليون دولار.

ووقع عقد المساهمة في رأسمال "كومازيل" كل من المديرية المالية للمكتب الوطني للكهرباء السيدة فاطمة بوجابة،ومديرة الشركة المالية الدولية السيدة يولاند دو هام ونائب رئيس الشركة ذاتها السيد تييرري تانو.

وجرى حفل التوقيع بحضور المديرية العامة للبنك الدولي نغوزي أوكونجو إيوييالا التي تقوم حاليا بزيارة عمل للسينغال.

وأكدت المديرية العامة للبنك،في كلمة بالمناسبة،على نجاعة هذا النوع من مشاريع الكهرباء القروية التي تمكن من تحسين ظروف عيش السكان ومحاربة الفقر والوقاية من الهجرة نحو المراكز الحضرية وضمان تنمية متوازنة للمجال الترابي.

ونوهت باهمية التعاون جنوب-جنوب بين المغرب والسينغال عبر هذا المشروع للكهربة القروية،موضحة أن مشاركة الشركة المالية الدولية في رأسمال "كومازيل" يبرهن على مصداقية هذه المبادرة.

وقالت إن البنك الدولي،من خلال فرعه المتمثل في الشركة المالية الدولية،يدعم مشاريع التنمية الاجتماعية ويساهم بذلك في انطلاق أول شركة خاصة للكهربة القروية بالسينغال.

وفي إطار استراتيجيتها الوطنية للكهربة القروية،وزعت السلطات السنغالية مجالها القروي على 11 شركة ستشكل موضوع طلبات عروض دولية .

وتتوخى السينغال زيادة نسبة ولوج الكهرباء في الجماعات القروية ورفع معدل التغطية المتوسط الذي يبلغ 21 حاليا في المائة إلى 50 في المائة سنة 2012.

وفي ما يتعلق بمشروع سان لوي،تتمثل الأشغال في ربط القرى بالشبكة الوطنية السنغالية للكهرباء،في حين ستؤمن "كومازيل" في المناطق السكنية المتفرقة والبعيدة عن الشبكة تزويد المنازل بالكهرباء من خلال لوحات شمسية فردية.

من جهتها،ذكرت السيدة فاطمة بوجابة بتجربة المكتب الوطني للكهرباء والنتائج التي حققتها المكتب في مجال الكهرباء القروية بالمغرب.

وقالت إنه منذ إطلاق البرنامج الطموح للكهربة القروية بالمغرب خلال سنة 1996،استطاع المكتب رفع نسبة التغطية بالوسط القروي من 18 إلى 97 في

المائة حاليا، أي ربط 1ر8 مليون منزل بشبكة الكهرباء.

وأكدت أن مشاركة فرع البنك الدولي في رأسمال "كومازيل" ،دليل على ثقة هذه المؤسسة في هذا المشروع ونجاحه.

وأوضح مدير المشتريات واللوجيستيك بالمكتب الوطني للكهرباء السيد عبد الصمد صدوق، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن المكتب، من خلال هذا الامتياز الذي حصل عليه بموجب طلب عروض دولي تنافست في إطاره المجموعات الكبرى من قبيل "إليكتريسي تي دو فرانس" (كهرباء فرنسا)، يعزز مكانته على مستوى القارة، لا سيما ما يتعلق بالكهربة القروية.

وقال "إن المكتب استطاع في ظرف عشر سنوات تعميم الكهرباء بالوسط القروي بالمغرب، لدينا حاليا خبرة مؤكدة ينبغي استثمارها على مستوى القارة الإفريقية."

وتتيح هذه السوق، التي تمكن المكتب الوطني للكهرباء أيضا من ضمان تدبير وتوزيع الكهرباء في جزء كبير من شمال السينغال لمدة 25 سنة، إمكانية هامة لتطور المكتب بالقارة الإفريقية، كما سيستفيد منها أيضا الفاعلون الخواص المغاربة الذي سيواكبون المكتب في هذه العملية.

وأوضح أن الغلاف المالي لهذا المشروع يتضمن، بالإضافة إلى دعم الدولة السنغالية وفرض للبنك الإسلامي للتنمية، تمويلا بقيمة 180 مليون درهم يرصده المكتب الوطني للكهرباء.

وأضاف أنه "منذ توقيع عقد الامتياز، حققنا تقدما في هذا المشروع. فبعد إحداث فرع المكتب، هناك بنية قائمة بسان لوي تعمل بشكل مسبق، بينما ستطلق أشغال الأوراش في غضون بضعة أسابيع.

وقد جرى حفل توقيع مشاركة الشركة المالية الدولية في رأسمال "كومازيل" بحضور وزير الطاقة السنغالي السيد سامويل أميت سار، وسفير المغرب بديكار السيد طالب برادة، ومسؤولين عن التمثيلية الإقليمية للبنك الدولي وممثلي البنك الإسلامي للتنمية.